الفصل الخامس

قضايا فكرية

قرن التحولات والتغيرات[1]

أدعوكم لمرافقتي في رحلة شاقة.. إلا أنها إلى أبعد حد شيقة، وعرة.. وهي إلى درجة كبيرة واعدة، مجهدة.. بالقدر نفسه مجزية، وسوف نحلق في هذه الرحلة على ارتفاع شاهق، لكي نتمكن من أن نلقي نظرة علوية متفحصة على هذه المعمورة التي نسكنها، وهذا العالم الذي نعيش فيه، وذلك بهدف الإجابة على ثلاثة تساؤلات أساسية على جانب كبير من الأهمية، وهي:

هل هناك بالفعل تغيّرات وتحولات جذرية جديدة يشهدها هذا العالم، الذي نعيش فيه، وهو يقترب من الدخول إلى القرن الحادي والعشرين؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي طبيعة هذه التحولات ونوعية تلك التغيرات؟ وكيف نستطيع تلمسها في مختلف مظاهر الحياة وحقولها وميادينها، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم فكرية أم علمية؟

وإذا استطعنا أن نتعرف على معالم هذه التحولات والتغيرات، فكيف يتسنى لنا أن نتكيّف مع أبعادها؟ وكيف يمكن أن نتعايش مع

مقتضياتها؟ وكيف نستطيع أن نتلمس خُطانا ومواضع أقدامنا في دروبها ومتاهاتها؟

وأرجو ألاّ يحسبن أحد أن رحلتنا هذه ضرب من الترف الفكري أو الرفاهية الذهنية، أو أنها لا تعدو مجرد محاولة تنظيرية عديمة الجدوى لاستشراف المستقبل.

فالهدف أعمق من ذلك بكثير، والغاية أبعد أثراً وأعظم أهمية، وكلاهما ـ الغاية والهدف ـ يتطلبان أقصى درجات الاهتمام والعناية، ويقتضيان منا المشاركة بالحوار الإيجابي والنقاش الموضوعي، والتفاعل بالفكر المستنير والرأي البناء للتوصل إلى إجابات محددة على هذه التساؤلات المطروحة على جدول أعمال جيلنا المعاصر.

إن بلادنا ـ شأنها شأن غيرها من البلدان ـ لا تعيش بمنأى عن الأحداث والتطورات العالمية المتسارعة، أو بمعزل عن النظام الإقليمي أو الدولي الذي يحيط بها، ومن ثم فإنها لابد أن تتأثر تأثراً واضحاً إذا كانت هناك بالفعل ثمة تغيرات أو تحولات في هذا العالم، الذي أصبح يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل والمصالح المتشابكة، والذي بات ينطلق من مفهوم العولمة أو الكونية بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.

الجدير بالملاحظة، أن هناك أصواتاً كثيرة بدأت تنساب إلينا من الغرب تردد على مسامعنا أن ملامح «ثورة» عالمية جديدة بدأت

تلوح في الآفاق، ورياح «حضارة» عالمية جديدة مواكبة لهذه الثورة أخذت تهب في الأجواء، وأنها «كثورة» توازي في انطلاقتها وعنفوانها الثورتين العالميتين اللتين تعرضت لهما البشرية حتى الآن، وهما الثورة الزراعية والثورة الصناعية، كما أنها «كحضارة» وإن كانت تعد استمراراً للحضارة الغربية التي سادت واستحكمت منذ القرن السادس عشر، إلا أنها بعد استكمال مقوماتها واستواء عودها تشكل حضارة جديدة بملامح وسمات وخصائص متميزة.

وهم يقولون: إن هذه الثورة الجديدة التي يطلقون عليها مسمى «الثورة التقنية»، أو «الثورة المعرفية»، أو «الثورة المعلوماتية» تحمل في طياتها تحولات وتغيرات جذرية، بدأت بوادرها تظهر في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين ظلت البوادر الأخرى خامدة تحت الرماد في انتظار العوامل والظروف، التي سوف تؤدي إلى اندلاع ألسِنَة لهيبها وتطاير شَرَرِها في عنان السماء، فهناك على سبيل المثال مؤشرات ومستجدات ومعطيات كثيرة يموج بها المجتمع الدولي المعاصر تحاول أن تؤكد لنا:

أن هناك تحولات وتغيرات جديدة بدأت تمارس تأثيرها على الأسس والمبادئ والفلسفة التقليدية لعلم الاقتصاد بما في ذلك تحديد عناصر الإنتاج، وتغير أساليب العمل، وتركيبة وهيكلة الشركات والمؤسسات التجارية، وإيجاد مصادر متنوعة ومتجددة للطاقة.

وأن هناك تحولات وتغيرات بدأت تفرض نفسها على وظيفة الدولة وأغراضها وأهدافها وإستراتيجياتها العليا، التي تبني عليها سياستها الخارجية وتَحَركها في المجتمع الدولي.

وأن هناك تحولات وتغيرات في هيكل وتركيبة النظام الدولي، بل وفي مفهوم الصراع الدولي ذاته، وبخاصة بالنسبة لتغير أطراف الصراع وتوازناته وتبدل دوافعه ومنطلقاته، وبالنسبة لتغير طبيعة الحروب والأدوات القتالية المستعملة فيها.

وأن هناك تحولات وتغيرات بدأت تتجلى ملامحها على المؤسسة العائلية وعلى قيمها وأساليب معيشتها اليومية وأسس تعليمها ومنطلقاته.

بل يقولون: إننا سرعان ما سوف نلمس تحولات وتغيرات في الشخصية البشرية ذاتها، في سلوكها وتصرفاتها، في آلامها وآمالها، في عواطفها ووجدانها.

واذا كانت هذه الثورة الجديدة ـ كما أشرت سابقاً ـ توازي في انطلاقتها وتعادل في أهميتها وتماثل في عنفوانها الثورتين العالميتين، اللتين تعرضت لهما البشرية حتى الآن، وهما الثورة الزراعية والثورة الصناعية، إلا أنه إذا كان هناك ثمة اختلاف بين هذه الثورة الجديدة والثورتين السابقتين، فإنه يكمن في السرعة التي يتم بها انتشار تأثيرها على البشرية بأسرها، فإذا كانت سرعة انتشار الثورة

الزراعية تعادل سرعة السلحفاة لتباعد أجزاء المعمورة والانفصال الجغرافي بين الحضارات والثقافات آنذاك، وإذا كانت سرعة انتشار الثورة الصناعية تماثل سرعة القاطرة البخارية، وهي تهدر حاملة ألوية التصنيع وأعلام الليبرالية، فإن سرعة انتشار الثورة التقنية المعرفية تساوي سرعة الصاروخ، وهو ينطلق في الفضاء حاملاً معه رايات عالم جديد، يسير إلى مزيد من الانكماش والاعتماد المتبادل بين أجزائه ودوله ومواطنيه.

تحول هذه الحقيقة من ثم بيننا وبين إمكانية أن نصم آذاننا، أو أن نغمض أعيننا، أو أن نسد منافذ فكرنا عن تتبع ملامح وبوادر التحولات والتغيرات التي ترافق وتواكب هذه الثورة الجديدة، فنحن نعلم أنه بفضل التطور المذهل في وسائل الإعلام وأدوات الاتصال الحديثة أصبح الإنسان المعاصر وثيق الارتباط ومتين الصلة بكل ما يجري في هذه «القرية الكونية»، التي نعيش فيها ونتأثر بكل ما يدور في أرجائها، فالمسافة الزمنية بين وقوع أي حدث والعلم به في طريقها إلى الزوال، كما أن المسافة بين الموقع الجغرافي الذي يقع فيه الحدث وموقع من يعلم به في طريقها هي الأخرى للتلاشي، ومعنى ذلك بالتبعية وبالضرورة أننا نتأثر بشكل مباشر بكل ما يجري ويدور في أي موقع من المواقع وفي أي وقت من الأوقات، فنحن جزء من هذا العالم، ولذلك يجب علينا أن ندرس ونتفهم أبعاد المستجدات والمتغيرات، التي تطرأ عليه حتى يتسنى لنا الاستفادة من إنجازاته وإبداعاته من جهة، ودرء مفاسده وأخطاره من جهة أخرى.

تعالوا بنا إذن نتعرف على معالم التحولات والتغيرات، التي يتحدثون عنها لنكتشف كيف نستطيع أن نتكيف مع تطوراتها، ونتعايش مع مقتضياتها، ونتلمس خطانا ومواضع أقدامنا في دروبها ومتاهاتها.

تغير بنية الاقتصاد التقليدية :

من أهم مظاهر الثورة المعرفية الجديدة هو بداية الاتجاه نحو تجاوز نمط الإنتاج الصناعي بالشكل الذي عرفته البشرية منذ اندلاع الثورة الصناعية، فنحن نعلم أن الاقتصاديات الصناعية تنطلق من العناصر التقليدية للإنتاج (الأرض، العمل، المواد الأولية، رأس المال)، وترتكز بصفة خاصة على قوة رأس المال وحركته، ولكن المدهش في الأمر هو أن عناصر الإنتاج في مفهومها الجديد في طريقها إلى أن تقوم على أساس أو مبدأ أو فكرة أو عنصر المعرفة، الذي يشمل المعلومات والبيانات والرموز والقيم والانطباعات، والسبب الذي يجعل التغير في عناصر الإنتاج جوهرياً وثورياً هو حقيقة: أنه إذا كان بالإمكان اعتبار العناصر التقليدية للإنتاج مثل الأرض والموارد الأولية والعمل، بل وحتى رأس المال، محدودة وقابلة للنفاد، فإن العناصر الجديدة وبخاصة المعرفة لا حدود لها وغير قابلة للنفاد.

سيكون لهذا التحول في إحدى البنى التقليدية الرئيسة للاقتصاد أثره الكبير على مستوى دينامية عنصر الإنتاج نفسه، الذي بدأ يتسع

ليشمل مجالات متنوعة ويضم آفاقاً جديدة، المعيار الفاعل فيها هو «للمعلومة»، وليس للقوة العاملة، و «للرمز»، وليس للمادة الأولية، وبهذا الشكل ستنتقل السلطة إلى من يتحكم في جوهر عنصر المعرفة، ألا وهو شبكة المعلومات، ويسيطر على حركتها، كما سيكون من شأن هذه الثورة الجديدة القضاء على ثنائية «المنتج ـ المستهلك»، باعتبار أن التقنيات الجديدة لا تتطلب قوة فاعلة أو أيد عاملة كبيرة، بل تقوم على وحدات صغيرة ناجعة تضمن للمستهلك أن ينتج حاجاته بنفسه، أو على الأقل أن يساهم في تحديد أو تكييف نوعيتها.

هذا من ثم يعني أن المجتمعات المرتكزة على الاقتصاد الصناعي سوف تتحول إلى مجتمعات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها، وبروز الدور المحوري الذي أخذت تمثله الخدمات في مداخيل الدول مما يؤدي إلى تغير جوهري في البنية التاريخية التقليدية للاقتصاد.

يرى الذين يؤكدون بداية وجود مثل هذا التغير أن هناك تقسيماً جديداً لمجتمع القرن الحادي والعشرين يميزه عن التقسيم الذي كان يسود المجتمعات الصناعية التقليدية، فما يحدث في الوقت الراهن هو أن ربع المجتمع التقني الجديد يعمل في عمليات التصنيع والتنمية، في حين إن الثلاثة أرباع الباقية تعمل في قطاع المعلومات وحده، مما يعني أن رأسَ مالٍ جديداً قائماً على المعلومات بدأ يحل محل رأس المال التقليدي، الذي كان يقوم على الطاقة والجهد.

تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية :

من المعروف أن النظريات والإستراتيجيات التقليدية للتنمية تركز على مفهوم الأرض، وتشدد على أهمية تنمية الموارد الطبيعية كالمياه ومصادر الطاقة والمعادن الكامنة في باطن الأرض، وتسعى إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لها باعتبارها من أهم الوسائل نحو خطة تنمية ناجحة وسليمة.

أصبح يقال لنا الآن : إن هذا المفهوم لم يُعد في الواقع الجديد، وفي ظل التحولات والتغيرات الجدية أمراً حاسماً كما كان في الماضي، أو إن شئت فقل، لم يُعد كذلك بنفس الدرجة، وذلك على أساس أن الثورة الجديدة أدت إلى تضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية في قيمة الإنتاج، أو بعبارة أخرى إلى تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية، وقد ترتب هذا على تطورين متلازمين :

الأول : ظهور العديد من المواد المُخَلَّقة التي استخرجها الإنسان من عناصر رخيصة ومتوافرة بكثرة.

والثاني : أن القيمة المضافة المترتبة على العمل، وبصفة خاصة العمل التقني والبحث والتصميم، تتجاوز بكثير ما تسهم به المواد الأولية في قيمة السلعة.

يستدرك المؤيدون لهذا الاتجاه بالقول: إن هذا لا يعني أن مشروعات وخطط التنمية في الدول بعامة، وفي الدول الصناعية بخاصة، لم تعد

تعتمد على مصادر الطاقة، أو الموارد المائية، أو المعادن، أو الأراضي الصالحة للزراعة، فجميع هذه العناصر لا يمكن الاستغناء عنها، وستظل ضرورية وعلى جانب كبير من الأهمية، ولكن المقصود هو أن «القيمة النسبية» لمساهمات هذه الموارد في تحديد قيمة الإنتاج سوف تتضاءل مقارنة بالجهود الإنسانية، وخاصة في ميادين البحث العلمي والابتكار والتسويق والخدمات المختلفة، وقد جاءت الترتيبات الجديدة لنظام التجارة العالمي مؤكدة لهذا التطور، فالمنظمة العالمية للتجارة تخصص حماية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية، التي أصبحت تمثل المصدر الجديد للثروة الاقتصادية في العالم المعاصر.

بهذا لم يُعد لمفهوم الاستيلاء على مصادر الموارد الطبيعية الأهمية نفسها، التي كانت تميزه في الماضي، ففي ظل هذه التحولات والتغيرات لم تعد السيطرة الاقتصادية تتحقق بالاستيلاء المادي على مصادر هذه الموارد فحسب، بل أصبحت هناك أساليب عديدة غير منظورة لتحقيق السيطرة الاقتصادية مثل التأثير في الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتحركات رؤوس الأموال، وتوفير المعلومات، وبراءات الاختراع، وعلى هذا الأساس لم يَعدُ العالم في شكله الجديد ينقسم إلى أغنياء يملكون وفقراء لا يملكون، بقدر ما أصبح ينقسم إلى أغنياء يعرفون وفقراء لا يعرفون، فالمعرفة والنظم الاجتماعية المواتية أصبحت ـ كما رأينا ـ أهم ما يميز نوعية وشكل التحولات والتغيرات الاقتصادية، التي أحدثتها الثورة التقنية الجديدة.

المعلومات رأس مال إستراتيجي جديد:

أحد أبرز التحولات والتغيرات التي بدأت تطرأ على الهياكل والحياة الاقتصادية في الدول يتمثل فيما يسمونه بـ «ثورة المعلومات»، فالمعلومات أصبحت اليوم «سلعة» جديدة قابلة للتداول بين الجماعات والمجتمعات إلى الحد الذي يمكن فيه وضعها على مستوى أهمية وأولوية الموارد الطبيعية: كأحد عناصر الإنتاج الرئيسة كما بينت سابقاً، بل إنه يمكن القول: إن هذه «السلعة» الجديدة باتت تشكل مورداً إضافياً مكملاً للموارد الطبيعية التقليدية كالغذاء والطاقة، مع فارق واحد هو أن المعلومات لا تفنى بالاستعمال.

والأمر لا يقف عند هذا الحد، حيث إن من المتوقع في المستقبل القريب أن تصبح السيطرة على مخازن المعلومات ووسائل معالجتها أهم من الموارد الطبيعية كمصدر للقوة الاقتصادية والاجتماعية إلى حد أن بعض الخبراء يرون أن الاتصالات و «المعلوماتية» ستكون للبشرية ما كانت عليه السكك الحديدية والطرق وبقية وسائل المواصلات في العصور السابقة، وهكذا تبرز المعلومات كمورد ورأس مال إستراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية مكمل للموارد البشرية، فالتقنية، وليس رأس المال أو العمل، في طريقها لأن تصبح العنصر الأساس للنمو الاقتصادي.

من جانب آخر، أدى التطور الكبير في المزاوجة بين تقنية المعلومات من جهة والاتصالات من جهة أخرى إلى ظهور تطبيقات

جديدة بدأت تغير من طبيعة الحياة والأنشطة الاجتماعية، ومن أبرز تلك التطبيقات ما يعرف بالوسائط المتعددة : (Multi – media) وهي التي تمزج الصورة بالصوت، وتسمح ببث الصوت البشري والنصوص والصور على خط هاتفي، وتمكن أقنية التواصل «الألياف البصرية» من استخدام تطبيقات عدة في آن واحد وفي حدود لا حصر لها، وقد نتج عن ذلك ما أصبح يعرف بجادة المعلومات (Information Super - highway) والمقصود به جمع التقنيات المتوافرة على صعيدي الاتصالات والمعلومات من هاتف وتلفاز وحاسب آلي «كومبيوتر» شخصي وأقمار صناعية وأطباق لاسلكية وكابلات وموجات مايكروويفية في منظومة مدمجة واحدة تحت تصرف المجتمع في الحياة العلمية والاجتماعية، وسوف يكون من شأن هذه الخطوة تحقيق الانفتاح الفوري لجميع عناصر المجتمع من مؤسسات ومواطنين بواسطة أجهزتهم المنزلية على خدمات الجادة والولوج إلى بنك المعلومات والمكتبات العامة والمستشفيات والمعاهد الدراسية ومرافق التسلية والاطلاع على مصادر المعلومات والأفلام وما إلى ذلك، وهذا مظهر آخر من مظاهر «ثورة المعلومات» في جانبها التقني والاجتماعي لا بد أن نهتم به وندرس آثاره ونتائجه على مجتمعاتنا.

ولكن لا أكتمكم سراً، أن تساؤلات كثيرة ومحيرة تتقافز إلى ذهني كلما فكرت في المدى الذي وصلت إليه «ثورة المعلومات» هذه، وهي تساؤلات لم أجد لها أجوبة يُشفى بها الغليل وترتاح إليها النفس ويهدأ بها الخاطر.

لا أفهم مثلاً كيف يمكن أن يتحول الإنسان من مخلوق كان يحكمه في المقام الأول عالم «الاقتصاد»، والسعي للحصول على لقمة العيش، إلى مخلوق سوف تحكمه في المقام الأول «المعلوماتية»، والسعي للحصول على المعلومات؟ ومما يزيد الأمر غموضاً في الذهن أن عالم «الاقتصاد» ـ كما نعلم ـ يقوم على فكرة أو مبدأ «الندرة» التي تحكم قانون العرض والطلب وتكسب السلعة قيمة، أما عالم «المعلوماتية» فإنه يقوم على فكرة أو مبدأ «الوفرة»، فهل نحن بصدد انقلابات جذرية في المفاهيم البشرية السائدة حتى الآن، والتي تعلمناها في الجامعات والمعاهد ومارسناها على أرض الواقع؟

كذلك لا أفهم كيف يمكن أن تؤدي ثورة المعلومات إلى «عولمة» الحياة في هذا الكون على حساب الهوية الذاتية للإنسان وحقيقة انتمائه إلى أرض ووطن وتاريخ وتراث؟ وكيف يمكن أن تجعل البشر في مشارق الأرض ومغاربها ينتمون إلى نفس الرؤية ونفس الثقافة ونفس الحضارة، وتجعلهم يتطلعون إلى نفس المستقبل بغض النظر عن اختلاف الأصول؟

لا أفهم أيضاً كيف يمكن اعتبار المعلومات «سلعة» قابلة للتداول؟ وكيف يمكن أن تصبح مورداً مكملاً ـ إن لم يكن بديلاً كما يذهب البعض ـ للموارد الطبيعية التقليدية كالغذاء والطاقة؟

حقاً، إنها تساؤلات محيرة.

رؤوس.. ولكن بلا أجساد:

بدأ يطرأ منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية تطور جديد في تركيبة وهيكل الشركات والمؤسسات التجارية الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فمع ازدياد حدة المنافسة الدولية التي تواجهها تلك الشركات لم يكن أمامها سوى الاتجاه نحو التقليص، حيث أصبحت أكثر الشركات والمؤسسات فاعلية هي تلك التي تستطيع أن تحافظ على مستوى إنتاجها أو تزيده مع قدرتها على المحافظة على حجم العمل أو إنقاصه.

على أن الأهم من ذلك، وهو الجانب الجديد في عملية التحول الهيكلي التي بدأت تجتاح تلك الشركات والمؤسسات هو بدء الاتجاه نحو الاعتماد على خطوط الإنتاج في شركات أخرى، فعلى سبيل المثال من المعروف أن المركز الرئيس لشركة (فورد) الأمريكية للسيارات، والذي يقع في مدينة (ديترويت) بولاية ميتشجان يضم كل أنشطة الشركة من الألف إلى الياء، حيث توجد مكاتب الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق إلى جانب المصانع الرئيسة، التي تقع على مساحات شاسعة من الأراضي، بدأت شركة «فورد» تكتشف مع ازدياد حدة المنافسة الدولية وبداية التأثر بالتطورات التقنية الجديدة: أن المحافظة على مثل هذا الهيكل الضخم في مكان واحد

وتشغيله وإدارته بنفس القدر من الإنتاجية وعلى ذات المستوى من الفاعلية يتطلب إنفاقاً ضخماً قد تعجز الشركة في يوم من الأيام عن تأمينه مما سوف يعرضها لمخاطر كثيرة ليس أقلها الخسارة المادية، هنا تفتقت أذهان خبراء التخطيط والإستراتيجية الإدارية عن إمكان استخدام خطوط الإنتاج التابعة لشركات أخرى، ليس بالضرورة في الولايات المتحدة ذاتها بل وفي أي بلد آخر، وفي مثل هذه الحالة لا يكون هناك ما يدعو لشراء الأرض والمعدات والآلات، أو ما يدعو لإيجاد العمالة واستئجارها، أو لتوفير التسهيلات الطبية والمعيشية المطلوب تأمينها من قبل الشركة.

بدأ هذا النموذج الجديد من الشركات التي أصبحت تؤمن جزءاً من احتياجاتها الإنتاجية عن طريق مصانع شركات أخرى، سواء في داخل الدولة أو خارجها ينتشر في الولايات المتحدة انتشاراً سريعاً وملحوظاً، بل إن إحدى شركات (الكومبيوتر) الكبرى في الولايات المتحدة تم إنشاؤها أساساً دون أن يكون لديها مصانع تنتج فيها أجهزتها.

وهكذا تمت ولادة ما يسميه المفكر الأمريكي (ريتشارد روسكرانس) بمؤسسات وشركات القرن الحادي والعشرين، وهي عبارة عن كيانات تضم المكاتب الرئيسة (الرؤوس)، أي مكاتب الإدارة والتصميم والتسويق والتمويل والجوانب القانونية، ولكن دون المراكز أو المنشآت الصناعية، أو المصانع (الأجساد).

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فإن هذا التطور في مفهوم الشركة أو المؤسسة الخاصة بدأ ينتقل إلى كيان الدولة ذاتها، أي أن التطور الذي حدث على مستوى الشركات والمؤسسات الخاصة داخل الدولة بدأت تتأثر به الدولة ذاتها، فكما أن المؤسسات والشركات لم يكن أمامها لمواجهة ازدياد حدة المنافسة سوى الاتجاه نحو التقليص بحيث أصبحت أكثر المؤسسات والشركات فاعلية هي تلك التي تستطيع أن تحافظ على مستوى إنتاجها أو تزيده مع قدرتها على المحافظة على حجم العمل أو إنقاصه، وذلك عن طريق بدء الاتجاه نحو الاعتماد على خطوط الإنتاج في شركات أخرى ... كما أن هذا حدث بالنسبة للشركات والمؤسسات في داخل الدولة، فإنه بدأ يحدث للدولة ذاتها بالنسبة لاقتصادها القومي أو بالنسبة لعلاقاتها الخارجية.

هذا يعني أن الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الجديدة للدول أخذت تدفع نحو تقليص وإعادة تحديد المقدرات الإنتاجية للدولة، وفي هذا الإطار فإن هونج كونج - قبل عودتها للصين - كانت هي المبادِرَة إلى تبني هذا التوجه الجديد، حيث كانت المراكز الإنتاجية التابعة لها تقع في جنوب الصين، ثم تلتها سنغافورة التي تقع معظم استثماراتها في خارج أراضيها، وكذلك الحال بالنسبة لكوريا واليابان.

ولم يقتصر الأمر على منطقة جنوب شرق آسيا، ففي أوروبا تُعد سويسرا هي رائدة الاتجاه نحو هذه الإستراتيجية الجديدة، حيث

إنه من المعروف أن حوالي ٩٨٪ من إنتاج شركة (نستلة) على سبيل المثال يقع في خارج حدود سويسرا، كذلك فإن العدوى انتقلت إلى هولندا وبريطانيا، بل إن حوالي ٢٠٪ من إنتاج الشركات الأمريكية حالياً يتم خارج حدود الولايات المتحدة، ولعل أفضل مثل على أهمية هذا التطور الدولي تقدمه لنا أستراليا، فعلى الرغم من أنها لا تزال تعتمد على تربية الأغنام وتصديرها وعلى المواد الأولية، أي على الأسس الاقتصادية التقليدية التي تتصل بالأرض، وعلى الرغم من أنها لا تملك قطاعاً صناعياً متطوراً، فإن إنجازاتها الكبيرة في الصناعات الخدمية مثل وسائل الإعلام والتمويل ووسائل الاتصال أصبح مضرب المثل في العالم بأسره.

نتيجة لهذا كله فإن العالم في طريقه إلى أن يصبح مقسماً بين ما يسميه المفكر الأمريكي (ريتشارد روسكرانس) بالدول الرؤوس والدول الأجساد، والدول التي تمثل توحيداً أو توليفاً لهاتين الوظيفتين.

مصير الدولة القومية :

في إثر التطورات الدرامية المتلاحقة التي تسببت في حدوثها، من جهة الثورة المعلوماتية وبداية انتقال العالم إلى العصر ما بعد الصناعي، ومن جهة أخرى انهيار المعسكر الشيوعي وزوال الحرب الباردة، أخذت تبدو في الآفاق تصورات جديدة حول الهيكل الجديد للعلاقات الدولية والشكل الذي سيسفر عنه التوزيع الجديد للقوى

في العالم، كما أخذت تطفو على سطح الفكر السياسي الحديث تنظيرات مثيرة حول مصير الدولة القومية بالشكل الذي عرفتها به الجماعة البشرية منذ معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨م، والسؤال المطروح في هذا الصدد هو: هل ستؤدي تلك التطورات إلى زوال ما يسمى بالدولة القومية وحلول أشكال وأنماط جديدة محلها؟

هناك مؤشرات تدل على بداية وجود نوع من الانقسام في الفكر السياسي الحديث حول هذه النقطة بين مدرستين أو اتجاهين فكريين:

فهناك مدرسة جديدة يصر أتباعها ومريدوها على أن التطورات والتغيرات المذهلة، التي بدأت تفرض نفسها على العلاقات الدولية وعلى الفكر السياسي الجديد لابد أن تطال الدولة القومية، وذلك إمّا بتجاوزها إلى صعيد أعلى أو بتفتيتها إلى وحدات أدنى، وهم يذهبون في التدليل على فكرهم شتى المذاهب، إلا أن نقطة الانطلاق الأساسية والمؤشر القوي الذي يركنون إليه في دعم موقفهم وصواب توقعاتهم هو أن مبدأ السيادة الذي ظل طيلة الحقب الماضية سداً منيعاً للدولة ودرعاً حصيناً لحرمة حدودها واستقلالها الذاتي بدأ يئن متوجعاً، ويترنح متخبطاً تحت ضربات مفاهيم اقتصادية وسياسية وتقنية جديدة، لدرجة إن بعض المتسرعين في إصدار الأحكام يذهبون إلى أن هذا المبدأ أخذ بالفعل يعاني من سكرات الموت، وهو في طريقه لأن يسلم أنفاسه الأخيرة في وقت غير بعيد، ويؤكدون أن فقدان الدولة القومية لسيادتها هو بداية النهاية، بمعنى أنه سيؤدي لا محالة إلى

زوال هذه الدولة وتفتيتها وظهور أشكال وأنماط جديدة محلها.

إلاّ إن أصحاب المدرسة الثانية التي تمثل الاتجاه السائد أو ما يسمونه بالـ (main stream) يؤكدون أن التنظير حول زوال الدولة ليس سوى ضرباً من الأماني والأحلام، فالدولة القومية باقية على الرغم من التطورات العاصفة في الاقتصاد (انتشار ونمو دور الشركات متعددة الجنسيات وتأثير ظاهرة العولمة)، وعلى الرغم من التطورات المذهلة في الإعلام والاتصالات (الثورة المعلوماتية)، وعلى الرغم من التطورات المتسارعة في السياسة (تأثيرات مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحديد قدرة الدولة على التسلح، واضطلاع منظمة الأمم المتحدة بوظائف كانت تعد في الماضي من صميم السيادة)، على الرغم من ذلك كله ما زالت الدولة القومية هي الأساس في العلاقات الدولية، والدولة هي العنصر الأكثر حيوية وفاعلية في حياة الأمم والشعوب، وفيها ومنها وإليها ينسب التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي، وانطلاقاً منها وفي إطارها تحققت الإنجازات الكبرى في حياة الإنسان وانتقاله إلى مرحلة حضارية أكثر تقدماً ورقياً.

ذكاء الكومبيوتر[٢]

هل هناك حدود لما يستطيع الكومبيوتر (الحاسب الآلي) القيام به من أعمال في المستقبل؟ هل سيأتي اليوم الذي يصبح فيه ذكاء هذه الآلة على نفس مستوى الذكاء البشري؟

بداية وقبل محاولة الإجابة على هذه التساؤلات لا بد أن أسارع إلى القول ـ قبل أن يساء فهمي ـ إنني لست ضد (الكومبيوتر)، ولا يمكن أن أكون، بل إنني في واقع الأمر من المنبهرين به والداعين إلى ضرورة تعلمه، وإجادة فنونه وتطبيقاته كافة، والاستفادة من تقنياته، بل وضرورة السعي لامتلاك أسراره وصناعته وتطويره، ذلك أن (الكومبيوتر) هو بلا ريب «لغة» الأجيال القادمة، ومفتاح الدخول إلى عالم المستقبل.

فمما لا شك فيه أن هناك معايير جديدة بدأت تتشكل وتتبلور في الدول المتقدمة تقنياً، نتيجة التقدم العلمي المذهل الذي بدأ ينقل تلك الدول إلى ما يسمونه بعصر ما بعد الصناعة، وبات من المؤكد أن هذه المعايير الجديدة في طريقها، لأن تصبح عناصر أساسية في النظام

القيمي الجديد، وأن تنتقل عدواها إلى بقية الدول والمجتمعات حتى تلك التي بدأت خطواتها الأولى نحو الدخول في عصر الصناعة.

في مقدمة تلك المعايير أن إنسان القرن الحادي والعشرين سوف يصنف على أنه أمي (جاهل) إذا لم يكن يجيد لغتين أجنبيتين إضافة إلى لغته الأصلية، وإذا لم يكن يجيد استخدام أجهزة الحاسب الآلي بسهولة ويُسْر لتخزين المعلومات واسترجاعها، وللاتصال بالشبكات الدولية العديدة، التي بدأت تظهر وتتكاثر، ومنها شبكة (الإنترنت) التي تتيح للفرد وهو قابع في منزله أن يتصل بالمصادر المعتمدة للمعلومات، وينهل من مخزونها الهائل، الذي يعجز أي عقل بشري عن الإحاطة به واستخراجه في الوقت الملائم للانتفاع به في مواجهة مشكلة أو مطلب معين.

كل هذه حقائق لا مناص من الاعتراف بها، ولا مفر من التسليم بأهميتها وصدقيتها، ولكن ما أريد أن أقوله هو: إنه إذا كان من الممكن للحاسب الآلي أن يحقق إنجازات هائلة بالنسبة لمهام علمية محددة في مجال الرياضيات والمعلومات وأداء خدمات يحددها له الإنسان، إلاّ أن أداءه يظل هامشياً إذا قورن بالمهام والمشكلات التي يستطيع البشر العمل على حلها دون جهد ذهني أو عقلي يذكر، مثل التعرف على وجه شخص، أو على صورته، أو المشي على رصيف مزدحم، أما ما شابه ذلك، هناك من يتوقع أنه سيأتي اليوم الذي نستطيع فيه

نحن البشر أن نفرغ شخصياتنا البشرية في الحاسب الآلي، وهناك من يتوقع أنه بحلول القرن الثالث والعشرين سوف يكون بالإمكان التوصل إلى تشغيل مخ صناعي، ولكن المشكلة هي أن مثل هذا المخ سوف يكون بحاجة إلى الخبرة وإلى بعض اللمسات الإنسانية التي لا يستطيع سوى البشر تقديمها، ولقد أعجبني قول أحدهم: إن الإنسان يستطيع أن يصمم حاسباً آلياً ليكون مرجعاً ودليلاً في شؤون المأكولات والمطاعم، ولكن هذه الآلة لن يكون بمقدورها أبداً أن تتذوق طعم الملوخية..!!

إنه «آلة» ونحن «بشر»[٣]

هناك توقعات لا حدود لها حول ما يمكن أن يؤديه الحاسب الآلي (الكومبيوتر) من أعمال في المستقبل، وهناك طموحات لا آفاق لها حول الارتقاء بالكومبيوتر إلى مستوى يضاهي - إن لم يتفوق - على العقل البشري.

ولكنني هنا أستحضر إجابة (بيل جيتس) - وهو من هو في عالم الحواسيب والتقنيات الحديثة - عن سؤال وجه إليه من أحد الباحثين هو: متى يصبح الحاسب الآلي بنفس الذكاء الآدمي؟ وقال (جيتس): لا أدري متى يصبح الكومبيوتر ذكياً، إذ إن الكثير من الذين يتعاملون مع برامج الكومبيوتر - وأنا من بينهم - يسرفون في التفاؤل حول إمكانية جعل الكومبيوتر قادراً على التعلم بنفس الطريقة التي يتعلم بها الإنسان، ولكن ما تحقق في هذا المجال عبر نحو عشرين عاماً كان في غاية التواضع، وفيما أصبح الكومبيوتر الآن قادراً على كسب مباراة شطرنج مثلاً، إلا إن الطريقة التي «يفكر» بها لا يمكن أن تكون أكثر اختلافاً من أسلوب العقل البشري في محاولة كسب المباراة، وكل ما يبدو من باب «التعلم» من قبل الكومبيوتر لا يتعدى في الواقع القدرة

الفائقة على مسح كافة البدائل المحتملة، واختيار أنسبها عددياً، وهذا ليس من قبيل الذكاء بالمعنى البشري، لهذا أتوقع عبر العقدين المقبلين أن يبقى الكومبيوتر مجرد «آلة» أكثر منه مفكراً مثلنا.

غير أن القضية ليست فيما إذا كان الحاسب الآلي يتفوق على العقل البشري في قدرته على التفكير واتخاذ القرارات، ولكن المعضلة الحقيقية - باعتراف الغربيين أنفسهم - هي أن «الإسراف» في استخدامه في غير الأمور المهمة والضرورية من شأنه خلق مشكلات نفسية واجتماعية وجسدية خطيرة، فإذا كان الكومبيوتر واستخدام (الإنترنت) يفتحان أمام الفرد إمكانات غير محدودة من المعرفة والحصول على المعلومات في مختلف أنحاء المعمورة، إلا أن كل هذا يحدث والفرد قابع في منزله وحيداً وبمعزل تام عن أي تفاعل إنساني مع الغير، بمعنى أنه في الوقت الذي أدت فيه إنجازات الثورة التقنية إلى توسيع آفاق الفرد، وإزالة حواجز الزمان والمكان، فإنها زادت من وحدته وعزلته، وأثر ذلك بالتبعية على علاقات الفرد الأسرية، وعلى واجبات العمل، وعلى التكافل والتفاعل الاجتماعي.

ولقد قرأت لأحد المتخصصين الغربيين قوله : إن «إدمان» الكومبيوتر ثمرة سيئة للتكنولوجيا الحديثة، يجنيها الذين لا يحسنون استخدامها، وإن هذا «الإدمان» أضحى مرضاً يستدعي قرع جرس الإنذار، فالمصابون بهذا المرض يمضون أمام أجهزة الكومبيوتر حوالي أربعين ساعة في الأسبوع، وهي تساوي ساعات العمل الأسبوعي

تقريباً، وذلك ليس بهدف إنجاز أعمال ضرورية، بل لممارسة ألعاب وأغراض سيئة أخرى، وإن بعض هؤلاء اعترفوا بأن حالتهم أصبحت خارج إرادتهم وقدرتهم على السيطرة عليها، وإن مآسيَ كثيرة حلت بهم نتيجة هذا «الإدمان»، مثل تفكك أسرهم، واختلال أعمالهم، بالإضافة إلى إصابتهم بكثير من الأمراض الجسدية مثل الآم الرقبة واليد والأصابع والعيون والظهر، وذلك من جراء الجلوس ساعات طويلة أمام أجهزة الكومبيوتر.

يجب علينا إذن في الوقت الذي نطالب فيه بضرورة إجادة علم الحاسب الآلي بكافة أعماله وتطبيقاته والاستفادة من تقنياته في حياتنا اليومية، بل والسعي لامتلاك أسراره وصناعته وتطويره ... أن ندعو إلى «الترشيد» في استعماله، وقصر ذلك على المهام الحياتية الضرورية والاستفادة من دروس غيرنا في هذا الشأن، وفي النهاية ألا ننسى أنه «آلة» ونحن «بشر».

العلم والتقنية [٤]

نقرن في كثير من الأحيان في أحاديثنا وفي كتاباتنا بين تعبيرات ومصطلحات معينة باعتبارها شيئاً واحداً، أي بمعنى أنها تخدم ذات الهدف والقصد، وتؤدي نفس المعنى والمفهوم، دون أن نكلف أنفسنا عناء الغوص في معانيها الحقيقية، أو استيعاب مضامينها الأساسية، أو التفرقة بينها وبين التعبيرات الأخرى المشابهة لها أو المقترنة بها.

فنحن نقرن دائماً بين العلم والتقنية ونعتبرهما صنوين أو لفظين مختلفين لمعنى واحد، وكذلك نفعل بين التطور والتغير، وبين الحضارة والمدنية ـ وقد نضيف إليهما الثقافة ـ، وبين الإحساس والشعور، وبين التربية والتعليم، وبين التنمية والتحديث، وقد نضيف إليهما التقدم.

وعلى ما بين هذه التعبيرات والمفاهيم من علاقة وثيقة وترابط قوي، إلا أن إمعان النظر فيها والتدقيق في مضامينها الأصلية يقودنا إلى فروقات دقيقة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، والنظر فيها بجدية وعناية، وبخاصة إذا كنا بصدد القيام بدراسات علمية أو بحوث أكاديمية أو مناقشات ومناظرات موضوعية هادفة.

نحن ـ على سبيل المثال ـ لا نرتاب في أن بين العلم والتقنية نسباً وصلة، فإذا كان الهدف الأساس للعلم هو البحث عن النظريات والقوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية من أجل فهم الكون، إلا إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش في هذه الحياة دون «تطبيقات» عملية لهذه النظريات والقوانين بهدف رفع مستوى حياته وتوفير احتياجاته وتأمين رخائه وسعادته، وهنا يأتي دور التقنية، بمعنى آخر فإن العلم أشبه ما يكون بشجرة كثيفة الأغصان وارفة الظلال، فإذا اعتبرنا أن جذور هذه الشجرة هي البحث العلمي، وثمارها هي النظريات والقوانين العلمية، فإن التقنية تصبح هي عملية قطف هذه الثمار وتنظيفها ثم تقديمها على طبق من فضة ليأكل منها الناس ويتمتعوا بمذاقها وطعمها الشهي وفوائدها الكثيرة.

بعبارة أخرى يحاول العلم تعريف ما هو كائن (what is) وليس ما يجب أن يكون (what should be)، ومحاولة التعريف هذه لا تخضع عادة للحكم أو القيم الشخصية للقائمين عليه أو المشتغلين به، أما التقنية فإنها مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن من إنتاج سلعة أو خدمة، وهي تنصب في النهاية على ما نسميه بالمعرفة الفنية (know how)، لذلك فكلما ازدادت المعارف والمهارات المستخدمة في إنتاج السلعة علا قدرها وارتفع ثمنها ودخلت في قائمة السلع ذات التقنية العالية أو الرفيعة (High Tech).

نهاية العِلْم .. ؟[٥]

هل استنفد العلم أغراضه ووصل إلى نقطة النهاية؟ هل توصل العلماء إلى كل ما يمكن الوصول إليه؟ (المقصود هنا أسرار الكون والحياة، وليس الاختراعات والابتكارات) هل تمكن العلماء من إزالة الغموض عن الكون وتوصلوا إلى أسراره؟ وإذا كان العلماء قد نجحوا في معرفة ما ينبغي معرفته... فماذا سيفعلون بعد ذلك؟ ماذا سيكون عليه وضع التطور البشري في هذا المجال؟ ثم، ما هي حدود العلم؟ هذا إذا كانت له حدود ... هل هو غير محدد أو لانهائي (infinite)، أم أن هناك حدوداً يقف عندها ولا يمكن أن يتجاوزها؟ هذه هي نوعية الأسئلة التي يعالجها كتاب جديد ظهر منذ شهور في الولايات المتحدة بعنوان «نهاية العلم» (The End of Science) ألفه محرر في إحدى المجلات العلمية المتخصصة يدعى (جون هورجان).

يصر (هورجان) على أن الأوان قد آن لتقبّل نظرية أو فرضية أن العهد الذهبي للاستكشافات العلمية قد انقضى وولى وفات، وهو لا يقصد بذلك العلم التطبيقي (Applied Science)، ولكن العلم

بمفهومه الشامل الواسع ... وهو السعي نحو فهم الكون وموضع الإنسان فيه، وهو يزعم أن العلم قد سقط ضحية النجاحات التي حققها، بمعنى أن الفلكيين ـ على سبيل المثال ـ قد رأوا من الكون ما يمكن لهم أن يروه، ولم يُعد هناك من مزيد، وعلماء الطبيعة (الفيزيائيون) قد سبروا إلى أقصى ما يمكن من العمق مجالات الطبيعة، وحققوا أقصى ما يمكن أن تسمح به التجارب العملية، وعلماء الأحياء قد انتهى دورهم منذ أن توصل (داروين) إلى نظريته في التطور والنشوء والارتقاء في منتصف القرن التاسع عشر، ولهذا كله فهو يطرح مقولة: إن سعي البشرية للوصول إلى الحقيقة الكاملة حول الكون قد شارف على النهاية.. فالتطور العلمي في نظره لابد أن تكون له حدود طبيعية وفكرية وتقنية لا يمكن تجاوزها.

أثار الكتاب عاصفة من الانتقادات في أوساط العلماء الذين اعتبروا المؤلف دخيلاً على العلم ولا يمثل وجهة النظر العلمية الصحيحة أو الواقع العلمي القائم، وأن مقولاته لا تتعدى كونها «شطحات» ليس لها من «العلمية» أدنى نصيب، وإن كان الأمر يحتاج إلى «وقفات» أخرى لتمحيص وتفنيد «شطحات» أخرى تضمنها الكتاب.

ما يجب وما لا يجب[٦]

العلم لا هوية له ولا جنسية ولا انتماء، فهو ليس غربياً أو شرقياً، وهو ليس عربياً أو أوروبياً أو يابانياً، فالاكتشافات والاختراعات والنظريات العلمية ليست سوى حلقات في سلسلة لا نهاية لها من الجهد العقلي والذهني الذي يشترك فيه الجنس البشري برمته، ولا تنفرد به أمة عن أمة، أو شعب عن شعب، أو حتى جيل دون جيل، أو حضارة دون حضارة، فكل مكتشف وكل مبتكر وكل مخترع في أي حقل من حقول العلم وفي أي مجال من مجالات المعرفة إنما يبنى على الأسس التي يتعلمها ممن سبقوه سواء أكانوا من بني أمته وجلدته، أو من أبناء أمة أخرى، هكذا بدأت وهكذا تسير وهكذا سوف تستمر عجلة العلم والمعرفة.

تأسيساً على ذلك فإن ما يصل إليه عصر معين أو حضارة معينة أو شخص معين من مستوى معرفي متقدم، أو ما يحققه من إنجاز علمي رائد لا يمكن بحال أن يقال: إنه «يخص» أو «يعود إلى» ذلك العصر، أو إلى تلك الحضارة، أو إلى ذلك الشخص .. فاكتشافات

جابر بن حيان الكيميائية وريادته في هذا التخصص لم تجعل من الكيمياء علماً «عربيا»، وبالمعنى نفسه، لا يمكن أن يقال إن الجبر وحساب المثلثات هما علمان «إسلاميان»، على الرغم من أن الأول (أي الجبر) وضع أسسه الخوارزمي، والثاني (أي حساب المثلثات) توصل إليه البتاني، وكلاهما كانا عالمين مسلمين، وبالمثل فإن نظرية الجاذبية لا تعد إنجليزية لمجرد أن الذي وضعها إنجليزي (نيوتن)، أو أن النظرية النسبية يهودية لمجرد أن صاحبها (إينشتاين) يهودي الديانة.

كل هذه الأعمال العلمية الرائدة هي مِلْكٌ مشترك مشاع للبشرية بأسرها قد يحدث في عهد من العهود أو زمن من الأزمنة: أن تسهم أمة ما بنصيب أوفى وأكبر في مجال العلم، ولكن مع مرور الزمن وتعاقب السنين يشترك الجميع وبصورة شرعية صحيحة وسليمة في هذه العملية.

ما أريد أن أصل إليه من هذا كله أنه لا تثريب علينا ـ معشر المسلمين ـ إذا نحن تبنينا الأساليب والوسائل الغربية في العلوم والصناعات، فنحن بذلك لا نفعل أكثر من اتباع غريزة التطور والارتقاء، التي يفيد الناس بمقتضاها من خيرات غيرهم، ومن التراكم العلمي والمعرفي الذي مَيَّز البشرية في مسيرتها الحضارية المتواصلة، ولكننا في غير حاجة إلى تبني أشكال الحياة الغربية في

صورها وقوالبها وأنماطها المختلفة، أو المبادئ والقيم الاجتماعية التي تنبثق منها، ذلك أن ما يستطيع الغرب أن يقدمه لنا في هذه المجالات لن يكون أفضل أو أرقى أو أسمى مما يحتويه ديننا، أو تتضمنه ثقافتنا، أو يتيحه الجانب الإيجابي من تراثنا.

إنهم يُقلِّبون الحجارة![٧]

كل من أتيحت له فرصة التعرف عن كثب على ملامح وتفاعلات وحركة المجتمع الأمريكي يعجب أشد العجب بما يزخر به من تيارات فكرية متعددة، وما يموج به من صراعات اجتماعية ومقولات فلسفية متجددة، والقوم هناك يفخرون بوجود هذه «التعددية» الفكرية في مجتمعهم، ويرفضون أي محاولة لإرجاع جوانب حياتهم كلها إلى «صيغة» موحدة، وربما كانوا على بصيرة بأن بلادهم تعيش تناقضات فكرية واجتماعية وفلسفية لا نهاية لها، ولكنهم لا يأبهون بوجود مثل هذه التناقضات، بل هم يَعُدُّونها برهاناً على خصب حياتهم وتنوعها، ودليلاً على حيوية مجتمعهم وديناميته.

أحد أكثر الاتجاهات الفكرية رسوخاً في العقلية الأمريكية مقولة: إن الوراثة ليس لها دور يذكر في بلورة شخصية الفرد، وإن البيئة التي تنمو فيها تلك الشخصية وتترعرع هي التي تحدد وتشكل الصورة النهائية التي تستقر عليها الشخصية. منطلقهم في ذلك أن كل طفل من أطفالهم يولد في جو من الحرية والمساواة، وبمنأى عن المؤثرات الطبقية أو العرقية التي يتعرض لها الأطفال في المجتمعات

الأخرى، فالوليد في مفهومهم ما هُوَ إلا «خامة» نقية صافية تأخذ وضعها النهائي أو الطبيعي، بعبارة أخرى تتشكل شخصيتها النهائية، نتيجة للتجارب التي تبدأ في التعرض لها بعد الولادة وفي مقدمتها التعليم، وليس عسيراً تعقب مصادر هذا التيار الفكري الذي يسود العقلية الأمريكية المعاصرة، فالأمريكان في الأصل أمة من المهاجرين، والمجتمع الأمريكي لم يكن سوى امتداد للحضارة والفكر الأوربيين، وقد يكون صحيحاً القول: إن المهاجرين الأوائل (Founding Fathers) ـ أو الآباء المؤسسين كما دأب الأمريكيون على تسميتهم ـ كانوا رواداً جدداً حلّوا بأرض شاسعة مجهولة، ولكنهم في الواقع قدموا إلى تلك الأرض مزودين بكل ما كان الإنسان الأوروبي يحمله من أفكار وقيم، ونزحوا إليها قادمين من مجتمعات اتسمت بتقسيمات طبقية حادة، تتشكل فيها حياة الإنسان وشخصيته أو ظروف معيشته منذ ولادته، وإلى حد كبير بالطبقة التي ينتمي إليها.

كان الإنسان الأوروبي قد فقد ثقته في مفاهيمه الاجتماعية التقليدية، وبدأ يبحث لنفسه عن أسلوب جديد لم تكن معالمه قد اتضحت أمامه بعد، وكان النزوح إلى أمريكا امتداداً طبيعياً ونتيجة محتومة لهذا البحث عن حياة جديدة والسعي إلى بناء مستقبل جديد، ولا جدال في أن هذه الهجرة التي انتقل فيها الفرد الأوروبي بكل ما تحمله نفسه من آمال وطموحات في استهلال عصر جديد، إلى أرض جديدة يستطيع فيها أن يحقق تلك الآمال والطموحات دون

أي عقبات أو عوائق تضعها في وجهه أو تفرضها عليه قوى تقليدية تدافع عن مصالحها وتقسيمات طبقية جادة تعيق تقدمه وبروزه الاجتماعي... لا جدال في أن هذه الهجرة هي من أهم العوامل التي أضفت على التجربة الأمريكية طابعها المميز، فبفضلها تحقق التقدم السريع لأمريكا على أوروبا عندما اكتملت مقومات المنافسة، كما أنها هي التي تفسر صفة التعلق بالتجديد والتغيير والسعي المستمر إلى الكشف والاختراع والريادة والتي أصبحت من السمات المميزة للطابع الأمريكي.

بيد أن قرار الهجرة هذا وإن استند في معظم الحالات على اختيار شخصي محض، إلا أنه كان قراراً مثيراً للجدل خاصة بالنسبة لأولئك الذين آثروا البقاء ولم يتخذوا مثل هذا القرار، وقد ترتب على ذلك أن أولئك الذين هاجروا كان لزاماً عليهم أن يوجدوا مبرراً كافياً ومسوغاً مقنعاً يطمئنهم على سلامة قرارهم، ويستجيب في الوقت ذاته لاعتراضات وانتقادات الذين لم يتخذوا مثل ذلك القرار، وجد المهاجرون ضالتهم في مفهوم «المساواة» الذي وجدوا فيه المبرر والمسوغ المطلوب، والذي تمكنوا من أن يتمسكوا به وأن يعضوا عليه بالنواجذ ويعدوه السمة المميزة لفكرهم الناشئ (مفهوم «المساواة» هذا هو الذي ركز عليه (توكفيل) في دراسته الشيقة للمجتمع الأمريكي «الديمقراطية في أمريكا» واعتبره أكثر من أي مفهوم آخر أساس الحضارة الأمريكية)، وهذا كله كان لابد

أن يتطلب من ثم رفض أو شجب مفاهيم وقيم المجتمعات الطبقية التي تم النزوح منها، والتمسك بمزايا ومحاسن المجتمع الجديد الخالي من مثل تلك الطبقية والجمود الاجتماعي.

وجود مثل هذه الترسبات الفكرية في العقلية الأمريكية المعاصرة هو الذي بذر مقولة أو نظرية: إن الوراثة ليس لها دور يذكر، وأن احتياجات نماء الشخصية وتميزها وإبداعها إنما تكمن في البيئة الاجتماعية، التي يوجدها الإنسان، وبصفة أساسية في نظام التعليم الذي يصنعه المجتمع، والسؤال المطروح هو : هل يمكن الأخذ بهذه المقولة واعتبارها قضية محسومة، أم ينبغي رفضها ونبذها وعدم التسليم بمضمونها ومقوماتها؟

ليس هناك أدنى شك في أن التأثيرات البيئية أو تأثيرات البيئة الاجتماعية تمارس دوراً مهمًّا وحيوياً في صقل شخصية الفرد وتنمية ملكاته العقلية وقدراته الذهنية، ولكن هناك فجوة واسعة وهوة سحيقة بين الاعتراف بمثل هذه الحقيقة والقول: إن الوراثة ليست لها أهمية تذكر في تشكيل الشخصية البشرية، وإذا كنا لا ننكر دور البيئة الاجتماعية في صقل وتكوين شخصية الإنسان، فإننا يجب ألا ننكر تأثير عوامل الوراثة، وفي المحصلة النهائية لاشك أن الأب والأم والمعلم والأستاذ والمربي يقومون جميعهم بدور كبير في بلورة شخصية الفرد، أو هم بمثابة النُّحَّات الذين يكون لهم الفضل في تشكيل التحفة الفنية، التي يعملون على نحتها، ولكن الأساس يعتمد

على المادة الخام التي أعطيت لهم، لكي يصوغوا منها تلك التحفة الفنية، فأنت لا تستطيع أن تصنع تحفة فنية رائعة من مادة خام سيئة أو رديئة، وفي المقابل تفقد أفضل المواد الخام وأنقاها قيمتها إذا لم يقيض الله لها نُحّاتاً مهرة ومعالجة موهوبة تعرف كيف تصنع منها التحفة المطلوبة.

ببساطة متناهية ليس صحيحاً القول: إن الجميع يولدون متشابهين (أو متساوين بمنظور الفكر الأمريكي) في كل شيء، وأن فرص تقدمهم وتنمية قدراتهم الذهنية والعقلية وسمات شخصياتهم تتوقف على طبيعة البيئة، التي يولدون فيها فحسب، وبخاصة على فرص ونوعية التعليم الذي يتوافر لهم، حيث إنه من الثابت أن جزءاً كبيراً من شخصية الطفل الوليد يتكون قبل ولادته، فمن النطفة التي يُخْلق منها الإنسان تكمن ـ بقدرة القادر وبالقوة المودعة بها من لدنه ـ جميع خصائصه وصفاته الجسدية وسماته من طول وقصر وقبح ووسامة وسقم وصحة، كما تكمن صفاته العصبية والعقلية والنفسية من ميول ونزعات وطباع واتجاهات وانحرافات واستعدادات، أما بقية التأثيرات البيئية فما هي إلا عوامل مساعدة في تكوين الشخصية الفردية.

بيد أن الخطورة كل الخطورة ليست في مقولة: إن الوراثة ليس لها دور يذكر في بلورة وصقل شخصية الإنسان، ولكن فيما نقرأه ونسمعه من أن العلماء في طريقهم إلى التوصل إلى إنجاز يمكن

بموجبه تغيير أو إعادة تشكيل خصال وسمات الإنسان عن طريق الاستخدامات العلمية للجينات البشرية، ويبدو من المعلومات العلمية المتوافرة أن مثل هذا الإنجاز ربما يكون قد تم تحقيقه بالنسبة للحيوان، ويقال لنا الآن: إن شيئاً مشابهاً يسعى العلماء إلى تطبيقه على الإنسان، دعونا بحرارة نأمل أن مثل هذه الإمكانية لن يتم اللجوء إليها أو استخدامها على الإطلاق. هناك ظاهرتان طبيعيتان لا ينبغي للإنسان ـ في نظري ـ أن يتمادى في العبث بأنظمتها التي وضعها الخالق ـ جلت قدرته ـ وهما الطقس والوراثة، فالصراعات والحروب والانقسامات التي يعاني منها مجتمعنا البشري المعاصر سوف تتضاعف وتنذر بأفظع العواقب وأشنعها إذا أتيح للعبث في مثل هذه الظواهر الطبيعية أن يستمر ويتفاقم، ونحن نعلم أن بعض الاضطرابات في الطقس والأحوال الجوية والبيئية قد تؤدي إلى كوارث بشرية، ونعلم أن الوراثة قد تؤدي إلى إيجاد نماذج بشرية خطرة من طغاة وقتلة ومجرمين، ولكن لعل في ذلك حكمة إلهية لا ينبغي للإنسان أن يتوغل في محاولة معرفة أسرارها ودقائقها، إن حكمة الأجيال قد علمتنا في مناسبات عدة الأخطار الناجمة من التوغل في أسرار ودقائق بعض الظواهر الطبيعية، التي لم يقصد الإنسان أساساً أن يقتحمها، لقد خَلَقْنا بالفعل نتيجة التوصل إلى انشطار الذرة مخاطر على أنفسنا وعلى أجيالنا القادمة، يبدو أنها خرجت عن إطار تحكمنا وسيطرتنا، إذا أردنا أن نتدخل في الكون فلا بد أن نتدخل فيه بتقدير علمي وضعه الله لنا، وليس

بأهوائنا وجموحنا، لأنه : ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ والله سبحانه وتعالى يقول أيضاً : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ فمثل هؤلاء يعملون أشياء لكي يتفادوا بها شيئاً موجوداً، لكنهم لقصور علمهم لا يدرون ما الذي يترتب على ذلك فيما لا يعلمون.

دعونا إذن من أجل مستقبل أولادنا وأحفادنا، بل ومن أجل مستقبل مجتمعنا البشري بصفة عامة نتفق في النهاية على أن هناك حجارة من الأفضل تركها في مواضعها وعدم تقليبها، وأنه فيما يتعلق بالجنس البشري فإن الوراثة هي إحدى تلك الحجارة ..!

الهوامش

هوامش الفصل الأول

(١) كنت في عام ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٨م قد ألّفتُ كتاباً بعنوان: «**مدخل لدراسة الشخصية السعودية : تأملات في طابع الانتماء الوطني**»، وبقي منذ ذلك الحين مخطوطاً لدي.

وهذا البحث هو عبارة عن خاتمة الكتاب المشار إليه، وقد أبقيت النص كما هو دون تعديل.

(٢) انظر في هذا الشأن :

علي عزت بيجوفتش «**الإسلام بين الشرق والغرب**» نقله إلى العربية محمد يوسف عدس، مؤسسة العلم الحديث، بيروت، ١٩٩٤م.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨.

(٥) سيد قطب «**السلام العالمي والإسلام**» مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥١م، ص ٩.

(٦) أيمن الياسيني «**الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**»، دار الساقي، لندن، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م ص ١٤٤.

(٧) وهنا نلاحظ أن عدم القدرة على تحقيق التوفيق بين هذه الأقطاب المتنافرة والمتباعدة هو السبب المباشر في نشوء الأزمات والتوترات التي تطرأ على الأوضاع السياسية والاجتماعية والفكرية وحتى الأمنية في بلادنا، وذلك نتيجة حدوث اهتزاز في المواءمة المنشودة، أو اختلال في التوازن المطلوب.

(٨) بل إن نطاق هذه السمة التوفيقية يمتد ليشمل السياسة الخارجية أيضاً، حيث استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحمي مصالحها القومية، وأن ترسخ نفوذها الإقليمي عن طريق تبنيها لدور «الوسيط» في النزاعات العربية ـ العربية،

والتوجه نحو تثبيت مبدأ ومفهوم المصالحة العربية، ولعل الأدوار الحيوية التي قامت بها الدبلوماسية السعودية للتوسط في حل الخلافات العربية تعبر أوضح تعبير عن ذلك.

ومن منظور مختلف، يقول ويليام كوانت: «كلاعبين متوسطي الحجم في لعبة السياسة العربية ـ العربية، فإن السعوديين لهم مصلحة كبيرة في الحيلولة دون تمكن دولة عربية منفردة من السيطرة والتحكم في المنطقة، ولذا فإنهم يفضلون خضوع العالم العربي لنظام توازن القوى ـ مع تغيير مستمر للتحالفات للمحافظة على التوازن ـ على خضوعه لزعامة دولة معينة». انظر:

William B.Quandt, «Saudi Arabia in the 1980,s : Foreign Policy, Security, and Oil», The BrooKing,s Institute, Washington D.C., 1981, P.34.

(٩) انظر في ذلك :

الدكتور حسن حنفي «**التفكير الديني وازدواجية الشخصية**» الفكر المعاصر، العدد ٥٠ أبريل ١٩٦٩م، ص ٥٨ وما بعدها.

(١٠) الدكتور محمد عبد اللطيف الفرفور «الوسطية في الإسلام» دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

(١١) الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقيل «**الإسلام ينهي عن الغلو في الدين ويدعو للوسطية**» مطابع التقنية للأوفست، الرياض ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، ص ٥٦.

(١٢) عبد الملك بن أحمد آل الشيخ «**الوسطية في الفكر السعودي**» صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٤٤١١، الأربعاء ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠م ، ص ١٠.

(١٣) نشرت في صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) في أعدادها :

رقم ١٠٨٦٥ الأحد ٢٤ ذي الحجة ١٤١٦هـ الموافق ١٢ مايو ١٩٩٦م ص ٢٠.

ورقم ١٠٨٧٢ الأحد ٢ محرم ١٤١٧هـ الموافق ١٩ مايو ١٩٩٦م ص ٢٧.

ورقم ١٠٨٧٩ الأحد ٩ محرم ١٤١٧هـ الموافق ٢٦ مايو ١٩٩٦م ص ٢٨.

ورقم ١٠٨٨٦ الأحد ١٦ محرم ١٤١٧هـ الموافق ٢ يونيو ١٩٩٦م ص ٢٨.

(١٤) د. أحمد كمال أبو المجد «**حوار .. لا مواجهة**» دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٥٣ وما بعدها.

(١٥) د. محمد عابد الجابري «**الغلو قرين التطرف والحوار يرفضه المتطرف**»، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٥٢١٩، السبت ١٣ مارس ١٩٩٣م، ص ٢٦.

(١٦) نشرت في صحيفة «**عكاظ**» في أعدادها :

رقم ١٠٣١٠ الأحد ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٥هـ الموافق ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤م ص ٩.

ورقم ١٠٣١٧ الأحد ٣ جمادى الثانية ١٤١٥هـ الموافق ٦ نوفمبر ١٩٩٤م ص ٩.

ورقم ١٠٣٢٤ الأحد ١٠ جمادى الثانية ١٤١٥هـ الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٩٤م ص ٩.

(١٧) الدكتور محمد عابد الجابري «**إشكاليات الفكر العربي المعاصر**» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

(١٨) الدكتور زكي نجيب محمود «**هذا العصر وثقافته**» دار الشروق، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ص ٥ وما بعدها.

«**تجديد الفكر العربي**» دار الشروق، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

«**ثقافتنا في مواجهة العصر**» دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وبخاصة ص ٤٥ وما بعدها.

(١٩) أبو الحسن علي الحسني الندوي «**الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية**» دار القلم، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢٠) الدكتور يوسف القرضاوي «**الثقافة العربية والإسلامية بين الأصالة والمعاصرة**».

(٢١) الدكتور الدكتور محمد مورو «**شجرة الزيتون وشجرة الزقوم**» مجلة الفيصل، العدد ٢٠٥.

(٢٢) نشرت في صحيفة «عكاظ» (زاوية قطوف) في عدديها :

رقم ١١١٩٠ الأحد ٢٨ ذي القعدة ١٤١٧هـ الموافق ٦ أبريل ١٩٩٧م، ص ٢٨.

ورقم ١١١٩٧ الأحد ٦ ذي الحجة ١٤١٧هـ الموافق ١٣أبريل ١٩٩٧م، ص ٢٨.

(٢٣) الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان «**في سلسلة الترجمات الخاطئة (بطاقة الائتمان)**» صحيفة عكاظ، العدد رقم ١١٢١٠ السبت ١٩ ذي الحجة ١٤١٧هـ الموافق ٢٦ أبريل ١٩٩٧م، ص ١٠.

(٢٤) كلمة (System) هي من أكثر المصطلحات شيوعاً في العلوم المختلفة، وغالباً ما تترجم إلى العربية بكلمة (نظام)، ولكن المشكلة هي أن كلمة (نظام) تستعمل أيضاً في اللغة العربية ترجمة لكلمات أخرى مثل (Regime) و(Order) و(Discipline) و(Organization) وربما غيرها.

ومعروف أن لهذه الكلمات معاني في اللغة الإنجليزية تختلف عن بعضها بحسب المجال أو المقام الذي تستعمل فيه، وحيث إن كلمة (System) تنفرد بمعنى محدد يقصد به «مجموعة العناصر المادية وغير المادية، التي تترابط ترابطاً يجعلها تؤلف كلاً منظماً». فإننا نجدها تطبق في مجالات مختلفة، فهناك «النظام الشمسي» و«النظام العصبي» و «النظام الضريبي» و «النظام السياسي»، وهكذا دواليك، ونظراً لأهمية هذا المصطلح وانفراده بمعنى محدد، فإن بعض الكتاب والمفكرين يميلون إلى استعمال كلمة (سستمة) حينما يرغبون الإشارة إليه في معناه الأصلي والمتميز.

(٢٥) نزار عبيد مدني «**قضية تعريب المصطلحات، ... عود على بدء**» صحيفة عكاظ، العدد ١١٢٢٤ السبت ٤ محرم ١٤١٨هـ الموافق ١٠ مايو ١٩٩٧م، ص ١٠.

(٢٦) نشرت في صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) في عدديها :

رقم ١١٢٣٩ الأحد ١٩ محرم ١٤١٨هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٢٤٦ الأحد ٢٦ محرم ١٤١٨هـ الموافق ١ يونيو ١٩٩٧م ص ٣٢.

(٢٧) نزار عبيد مدني «**رسالة من علامة الجزيرة**» صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) العدد ١١٢٨١ الأحد ٢ ربيع الأول ١٤١٨هـ الموافق ٦ يوليو ١٩٩٧م.

(٢٨) نزار عبيد مدني «**عودة لموضوع الفصحى والعامية**» صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) العدد ١١٥٤٢ الأحد ١ ذي الحجة ١٤١٨هـ الموافق ٢٩ مارس ١٩٨٨م، ص ٢٤.

(٢٩) نشرت في صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) العدد رقم ١١٠٦١ الأحد ١٣ رجب ١٤١٧هـ الموافق ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦م، ص ٣٢.

(٣٠) نشرت في صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) العدد رقم ١١٠٨٢ الأحد ٥ شعبان ١٤١٧هـ الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ٣٢.

هوامش الفصل الثاني

(١) لا تخرج جميع الأفكار والأطروحات التي تضمنتها هذه «الرؤية» عن كونها مجرد مطالعات وانطباعات وتأملات في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وهي حتماً لا تسلم من الخطأ، وغالباً لا تبرأ من الخلل، وفي كل الأحوال فإنها تعكس وجهة نظر صاحب «الرؤية» فقط، ولا يجب أن تؤخذ على أنها تعبر بأي شكل من الأشكال، أو تمثل بأي صورة من الصور آراء ومواقف وتوجهات الجهة الحكومية التي يعمل صاحب «الرؤية» فيها.

وقد أعدّت هذه الرؤية في صيف عام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، وفي أعقاب خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة، وما أعقبه من تطورات كان أبرزها بدء التحرك الأمريكي الجديد، الذي قاده المبعوث الأمريكي السناتور جورج ميتشل، وبالتحديد في نفس الأيام التي شهدت بداية إطلاق ما سمي في حينه بالمفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

هذا ولم يسبق لهذه الورقة أن نشرت.

(٢) د. مصطفى الفقي «**محنة أمة: خطايا النظم ومعاناة الشعوب**» دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ١١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٩١ وما بعدها.

(٤) هذا البحث هو عبارة عن ورقة سبق تقديمها إلى الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول «**التعاون الخليجي**» وذلك بتاريخ ٨ - ١٩ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ الموافق ١٨ - ٢٩ يناير ١٩٨٦م.

وقد تم الاحتفاظ بالورقة كما هي، ما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي اقتضتها التطورات التي حدثت في المنطقة بعد تاريخ عرض الورقة.

مع ملاحظة أنه سبق أن تم نشر الورقة الأصلية في إحدى مطبوعات معهد الدراسات الدبلوماسية.

(٥) الدكتور حامد ربيع «**صراع المفاهيم وحرب المدركات حول المنطقة العربية**» الموقف العربي، السنة الثانية ، العدد ١٤، يونيو ١٩٧٨م، ص٦٠.

(٦) ينطبق هذا الوضع على مفهوم الأمن في كل من السياسة الفرنسية والسياسية الألمانية، حيث نجد أن المفهوم السائد هو الأمن الأوروبي، وليس الأمن الفرنسي أو الألماني، وقد بدأ يتبلور مثل هذا المفهوم أيضاً في منطقة الخليج منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٧) وهذا ينطبق على سبيل المثال على وضع إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

(٨) ولعل هذا يطرح التساؤل الآتي : هل تستطيع دولة صغيرة أن تؤثر في التوازن الدولي من خلال التحكم في التوازن الإقليمي ..؟ وإن صح ذلك فإن دولة صغيرة مسيطرة قد تصبح أكثر أهمية وأكثر فاعلية من دولة كبرى غير مسيطرة.

ولتوضيح ذلك فمن الملاحظ أنه لما كان التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ينبع من علاقات التكافؤ بين القوى السياسية المتمثلة في إسرائيل والأخرى المتمركزة حول الدول العربية، لذلك فإن قدرة إسرائيل على التحكم في تلك العلاقة من خلال ترجيح كفة التوازن لصالحها يُمكّنُها من أن تصبح دولة مسيطرة في منطقة الشرق الأوسط .. فهل يعني ذلك أنها تصير أكثر أهمية في التوازن الدولي من دولة كبرى كبريطانيا مثلاً، حيث إن هذه الأخيرة لا تهدف إلى محاولة السيطرة على الإقليم الأوروبي بالشكل الذي يسمح لها بالارتفاع عن مستوى النفوذ الإقليمي للتأثير في علاقة التوازن الدولي.

انظر في هذا الصدد :

د. حامد ربيع «**من يحكم في تل أبيب؟: حول تحليل علاقة التماسك في النظام**

الإسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في الشرق الأوسط» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٩.

(٩) د. حامد ربيع «**صراع المفاهيم وحرب المدركات حول المنطقة العربية**» مرجع سابق، ص ٦٣.

(١٠) هناك خلاف بين الأكاديميين حول تعريف الدولة الصغيرة وحول المعايير المختلفة التي يمكن استعمالها لتصنيف الدول «هل هو عدد السكان؟ أم المساحة؟ أم الموقع الجغرافي؟ أم الدخل القومي؟ فالبعض يرى «إن القوة الصغيرة هي دولة يُعدّ قادتها أنها لن تستطيع أبداً أن تكون ذات تأثير في النظام الدولي إذا عملت وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة»، في حين يرى البعض الآخر إن الدول الصغرى هي التي «تعترف بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وأن عليها الاعتماد أساساً على معونة دول أخرى أو مؤسسات أخرى من أجل ذلك».

بالنسبة للأدبيات الخاصة بالدول الصغيرة ودورها في السياسة الدولية، انظر على سبيل المثال :

D. Vital, The Inequality of States: A study of Small Power in International Relations, Oxford, Clarendon Press, 1967.

وكذلك :

M. Singer, Weak States in a World of Powers, New York, Free Press, 1972.

وكذلك :

R. L. Rothestein, Alliances and Small Power, New York, Columbia University Press, 1968.

(١١) مثل هذا الدور لعبته بريطانيا في منطقة الخليج لأكثر من قرن.

(١٢) د. حسن علي الإبراهيم «**الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**» مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٩٩.

(١٣) انظر :

د. نزار عبيد مدني «المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية» مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٦٧ وما بعدها.

(١٤) انظر :

K. W. Deutsch «Security Communities», in, James N. Rosenau, ed. ,International Politics and Foreign Policy, New York, The Free Press, 1961, P. 100.

نقلاً عن :

د. حسن علي الإبراهيم «**الدول الصغيرة والنظام الدولي**» مرجع سابق، ص ١٠٢.

(١٥) بالنسبة للأهمية السياسية والجيوبوليتيكية والاقتصادية للخليج، راجع :

Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A Center of Power, Beirut, Catholic Press, 1973.

(١٦) للحصول على بعض الخلفيات عن المساعي التي بذلت من أجل قيام الاتحاد التساعي والعوامل التي أدت إلى اقتصاره على الأمارات المتصالحة السبع، انظر :

رياض نجيب الريس «**صراع الواحات والنفط : هموم الخليج العربي بين ١٩٣٨م ـ ١٩٧١م**»، النهار، الخدمات العمانية، بيروت، ١٩٧٣م.

(١٧) عبد الله يعقوب بشارة «**الخليج .. عشر سنوات من المفاجآت**»، محاضرة ألقاها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في (أبو ظبي) ونشرتها صحيفة السياسة في عددها الصادر بتاريخ ٦/٢/١٩٨٢م، ص ٢٠.

(١٨) انظر :

عبد الله بشارة «**دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية**» من مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٥م، ص ٢٠ وما بعدها.

(١٩) انظر :

Abdul – Monem M. Al – Mashat, National Security in the Third World, Boulder and Londo, West View Press, 1985, P. 19.

(٢٠) انظر :

Robert McNamara, The Essence of Security» New York, Harber and Row, 1980, P. 149.

(٢١) د. إسماعيل صبري مقلد «**أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة السياسة الدولية في الخليج منذ السبعينيات**» شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٢٤٤.

(٢٢) انظر :

الأمير سعود الفيصل «**نحو إطار جديد للأمن القومي**» محاضرة أمام منتدى الحوار الخليجي، المنامة، البحرين، ٥ ديسمبر ٢٠٠٤م.

(٢٣) أمين هويدي «**أحاديث في الأمن العربي**» دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٧.

(٢٤) د. حامد ربيع «**نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**» دار الموقف العربي، القاهرة، ص ٥١.

(٢٥) د. حسن الإبراهيم «**الخليج والوطن العربي**» المستقبل العربي، السنة السابعة، العدد ٦٦، أغسطس ١٩٨٤م، ص ٤.

(٢٦) بطبيعة الحال، هناك عوامل أخرى داخلية تمارس تأثيرات سلبية على الأمن القومي العربي، منها على سبيل المثال لا الحصر: مشكلات الأقليات والطوائف، والمشكلات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما يخرج عن النطاق المحدد لهذه الدراسة.

(٢٧) كمال محمد محمد الأسطل «**مستقبل إسرائيل بين الاستئصال والتذويب**» دار الموقف العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص ١٥٤.

(٢٨) انظر في ذلك :

(٢٩) د. سعد الدين إبراهيم «**تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**» من مطبوعات منتدى الفكر العربي، رقم ٤، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٨٤م ص ٢٥.

(٣٠) عبد الله بشارة «**دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية**» مرجع سابق، ص٢٩.

د. أسامة عبد الرحمن «**البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**» مؤسسة بيروت للتجليد والطباعة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص ١٨.

(٣١) انظر :

عفاف محمد الباز ومحمد صابر عنتر (إعداد) «**الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية**» في :

د. حامد ربيع «**المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي : المتغيرات**» المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٩٤_١٩٥.

(٣٢) انظر :

د. غازي القصيبي «**التنمية: أفكار وانطباعات**» محاضرة ألقيت ضمن الموسم الثقافي الذي نظمته جامعة الدول العربية في تونس بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٨٥م ونشرتها مجلة البحرين.

(٣٣) د. محمد الرميحي «**الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**»، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٧٢.

(٣٤) د. أسامة عبد الرحمن «**البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**» مرجع سابق، ص ٢٣٧ وما بعدها، ونظراً لأهمية هذه الدراسة، آثرنا أن ننقل بإيجاز النتائج الرئيسة التي توصلت إليها.

(٣٥) كما يلاحظ القارئ أغفلت هذه الدراسة ـ عن قصد ـ الكثير من التفصيلات حول بعض الجوانب التي وردت فيها وذلك إما لأنها تقع خارج إطار الاهتمام الرئيسي للدراسة، أو لأنها من الخلفيات المفترض توافرها لدى المشاركين في الندوة التي أعدت هذه الدراسة بمناسبتها، ومن الأمثلة على ذلك : الخلفيات التاريخية عن الخليج وعن بعض القضايا المتعلقة به، التفصيلات عن تشكيلات مجلس التعاون أو نشاطاته المتنوعة، بعض التفصيلات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والإحصائيات المتعلقة بها كالبترول والاستثمارات وخلاف ذلك من التفصيلات والخلفيات الأخرى.

(٣٦) صحيفة «**عكاظ**»، العدد رقم ١٠٥٢٢ يوم الأحد ٦ محرم ١٤١٦هـ، الموافق ٤ يونيو ١٩٩٥م، ص ٩.

(٣٧) صحيفة «**عكاظ**»، العدد رقم ١٠٠٩٣، يوم الأحد ١٥ شوال ١٤١٤هـ، الموافق ٢٧ مارس ١٩٩٤م، ص ٩.

(٣٨) كتبت هذه الورقة منذ أكثر من عشر سنوات، ولم يقدر لها أن تنشر.

(٣٩) صحيفة «**عكاظ**»، العدد رقم ١٠٠٨٦ يوم الأحد ٨ شوال ١٤١٤هـ، الموافق ٢٠ مارس ١٩٩٤م، ص ٩.

(٤٠) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) العدد رقم ١٠٩٠٠، يوم الأحد ٣٠ محرم ١٤١٧هـ الموافق ١٦ يونيو ١٩٩٦م، ص ٢٨.

هوامش الفصل الثالث

(١) بدأ اهتمامي بدراسة «**النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية**» منذ أن كنت طالباً في جامعة القاهرة، واستمر خلال دراساتي العليا في واشنطن، ثم تنامى بعد ذلك مع اتساع دائرة المعرفة ونضوج الفكر وتراكم الخبرات والتجارب، ولقد تمكنت خلال ذلك من تطوير وتعميق دراستي لهذا الموضوع بشكل تمكنت من خلاله من بلورة مقترب Approach جديد له ضمنته دراسة كنت قد أعددتها قبل عدة سنوات بعنوان : «البعد الدولي في المنظومة الإسلامية : بحث في الإسلام والعلاقات الدولية»، وقد أبقيتها مخطوطة لدي أملاً في أن يتسع الوقت فيما بعد لمراجعتها وتنقيحها وتحديثها وأن تتاح الفرصة بعد ذلك لظهورها مطبوعة في يوم من الأيام، وقد قمت بتاريخ ١٤٢٥/٢/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٤/٤/١٢م بإلقاء محاضرة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض ضَمَّنتها مختصراً للنظرية التي توصلت إليها في هذا الشأن، كما قمت بعد ذلك بعرض أجزاء منها في الصفحات من ٣٧٧ إلى ٤٠٠ من مؤلفي: «دبلوماسي من طيبة : محطات في رحلة العمر» الذي صدر عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وقد أبقيت على النص الأصلي للدراسة كما ورد في المخطوطة الأصلية، التي كنت قد أعددتها قبل عدة سنوات، ولم أجر عليه تعديلات أو إضافات أو تحديثات تذكر.

(٢) انظر في ذلك :

سيد قطب «**السلام العالمي والإسلام**» مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥١م، ص٩.

(٣) نقلاً عن :

Hudley Bull, «The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Columbia University Press, New York, p.38.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٥) انظر في هذا الصدد :

نصر محمد عارف «**نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**» الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص٥٩ وما بعدها.

(٦) فهمي هويدي «**فقراء لا متخلفون**» جريدة الأهرام، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٤م، ص ٩.

(٧) نصر محمد عارف، مرجع سابق ذكره، ص ٤١٥ وما بعدها.

(٨) الدكتور محمد جابر الأنصاري «**متطلبات لابد منها لإحياء المشروع العربي - الإسلامي**» جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم ٥٧٠٥ بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٢م.

(٩) انظر في ذلك :

محمد أبو زهرة «**العلاقات الدولية في الإسلام**» دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٩٦.

(١٠) انظر :

الدكتور حامد ربيع «**الإسلام والقوى الدولية**» مرجع سابق ذكره. وللشيخ محمد أبو زهرة مفهوم مغاير لمبدأ المعاملة بالمثل في الفقه الدولي الإسلامي. انظر المرجع السابق، ص ٣٦ وما بعدها.

(١١) نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٠٤.

(١٢) الدكتور حامد ربيع «**الإسلام والقوى الدولية**» مرجع سابق ذكره، ص ١٠٧.

(١٣) الحديث هنا يقتصر على الجانب الخاص بالعلاقات الدولية والتنظيم الدولي.

(١٤) الدكتور محمد طلعت الغنيمي «**الأحكام العامة في قانون الأمم**» منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٠م، ص ١-٦٦.

(١٥) الدكتور محمد الصادق عفيفي «**الإسلام والعلاقات الدولية**» دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٠.

(١٦) انظر :

Mohammad Hamidullah «Muslim Conduct of State» Lahore, 1945, p.3.

(١٧) الدكتور مجيد خدوري «**الحرب والسلم في شرعة الإسلام**» الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٣.

(١٨) الدكتور محمد طلعت الغنيمي «**الأحكام العامة في قانون الأمم**» مرجع سابق ذكره، ص ٣٧.

(١٩) الدكتور نجيب الأرمنازي «**الشرع الدولي في الإسلام**» رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠م، ص ٧٧.

(٢٠) انظر في ذلك :

عبد الوهاب المسيري «**العلمانية رؤية معرفية**» الدراسات الإسلامية، مجلة إسلامية علمية تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد، الباكستان. العدد الرابع، المجلد التاسع والعشرين (ربيع الثاني - جمادى الأخرى ١٤١٥هـ / أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤م) ص ٥ وما بعدها.

(٢١) انظر في ذلك :

علي عبد الرازق «**الإسلام وأصول الحكم : بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**» دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨م.

(٢٢) الدكتور يوسف القرضاوي «**الإسلام والعلمانية: وجهاً لوجه**» مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٥٢.

(٢٣) الدكتور/ مجيد خدوري «**الحرب والسلم في شرعة الإسلام**» مرجع سابق ذكره، ص ٣٣.

(٢٤) الدكتور حامد ربيع «**الإسلام والقوى الدولية**» مرجع سابق ذكره، ص ٣٣.

(٢٥) انظر في تفصيل ذلك :

الدكتور محمد السيد سليم «**العلاقات بين الدول الإسلامية**» مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٢هـ ١٩٩١م، ص ١٢٨ وما بعدها.

(٢٦) يرى الدكتور توفيق الشاوي أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري هو أول من وضع الأساس التنظيري لفكرة إقامة منظمة إسلامية دولية. انظر :

الدكتور توفيق الشاوي «**فقه الشورى والاستشارة**» دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص ٨٠١ وما بعدها.

(٢٧) للإحاطة بالخلفيات التاريخية والسياسية لدعوة التضامن الإسلامي وقيام منظمة المؤتمر الإسلامي، انظر :

Nizar O. Madani, «The Islamic Content of The Foreign Policy of Saudi Arabia: King Faisal's Call for Islamic Solidarity 1965 – 1975» Unpublished Doctoral Dissertation, The American University, Washington D.C. 1977.

(٢٨) الدكتور منظور الدين أحمد «**النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث: النظرية والتطبيق**» سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ١٩٨٣م، ص ٢٣٨.

(٢٩) السيد يس «**في مفهوم العولمة**» في :

أسامة أمين الخولي (تحرير) «**العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٧.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣١) جورج طرابيشي «**أصل العولمة وفصلها**» جريدة الحياة، العدد رقم ١٢٤٤٩ بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣٠م.

(٣٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

الدكتور حسن حنفي والدكتور صادق جلال العظم «**ما العولمة؟**» دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٠م.

(٣٣) الدكتور مانع بن حماد الجهني «**العولمة ـ تقليعة ـ غربية لا تخلو من إيجابيات**» جريدة عكاظ، العدد رقم ١١٨٤٣، بتاريخ ١٤١٩/١٠/١٢هـ الموافق ١٩٩٩/١/٢٩م.

(٣٤) الدكتور محمد عمارة «**مخاطر العولمة على الهوية الإسلامية**» جريدة الجزيرة، العدد رقم، ٩٦٨٦ بتاريخ ١٤١٩/١٢/٢٠هـ الموفق ١٩٩٩/٤/٦م.

(٣٥) نقلاً عن المرجع السابق.

(٣٦) الدكتور تركي الحمد «**العرب والعولمة**» ملحق الأربعاء الذي تصدره جريدة المدينة، بتاريخ ١٤١٨/٧/٥هـ الموافق ١٩٩٧/١١/٥م.

(٣٧) حسين معلوم «**العولمة: تصور المفهوم وخصوصية المواجهة عربيا**» جريدة الحياة.

(٣٨) عبد المحسن العكاس «**العولمة وأشباح الهوية في البيت المسكون**» جريدة الشرق الأوسط.

(٣٩) شفيق ناظم الغبرا «**ثورة العولمة وأزمة العرب الجديدة؟**» جريدة الحياة، العدد رقم ١٢٨٦٥ بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٥م.

(٤٠) السيد يس «**نحو خريطة معرفية للعولمة**» في :

د. وحيد عبد المجيد (رئيس تحرير) «**التقرير الإستراتيجي العربي**» مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م ص ٣٧ وما بعدها.

(٤١) حسين معلوم «**العولمة: تصور المفهوم وخصوصية المواجهة عربياً**» مرجع سابق.

(٤٢) الدكتور أحمد كمال أبو المجد «**العولمة والهوية ودور الأديان**» في : «**العولمة والهوية**» مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٧م، ص ٢٠٥.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٤٤) انظر في ذلك:

الدكتور محمد عابد الجابري «**إشكاليات الفكر العربي المعاصر**» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م ، ص ١٥.

(٤٥) السيد يس «**القيم الثقافية بين النظرية والتطبيق**» جريدة الأهـرام، تاريخ ٤ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ١٣.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) خالد الحروب «**حتى لا تكون هناك (هانتنغتونية) إسلامية**» جريدة الحياة.

هوامش الفصل الرابع

(١) سبق نشر أجزاء من هذه الدراسة على عدة حلقات في صحيفة عكاظ قبل أكثر من عشر سنوات، ثم أعيد نشرها في كتابي: «**دبلوماسي من طيبة: محطات في رحلة العمر**»، وذلك في الصفحات من ٤٠٢ إلى ٤٢٢، مع ملاحظة أنني آثرت هنا إيراد النص الأصلي للدراسة دون تعديلات أو تحديث.

(٢) انظر:

Hudley Bull and Adam Watson (eds.), «The Expansion of International Society», Oxford University Press, London, 1984.

(٣) انظر:

Hudley Bull, «The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics», Columbia University Press, New York, 1977.

(٤) راجع في ذلك:

Richard Rosecrance, «A New Concert of Powers», Foreign Affairs, Spring 1992.

(٥) بالنسبة لنظر توازن القوى، راجع:

Hans J. Morgenthau, «Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace», (Fourth Edition), Alfred A. Knopf, New York, 1966.

وباللغة العربية، راجع:

الدكتور إسماعيل صبري مقلد «**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**» منشورات دار السلاسل، الكويت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٦) للحصول على وفرة من المعلومات والتحليلات الجيدة والموضوعية حول الثقل الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة وأوربا واليابان، بالإمكان الرجوع إلى الدراسة الرصينة :

Jeffrey E. Gartin, «A Cold Peace: America, Japan, Germany, and the Struggle for Supremacy», Twentieth Century Fund (Times Books), New York, 1992.

(٧) انظر في ذلك الدراسة الجيدة :

الدكتور عبد الخالق عبد الله «**النظام العالمي الجديد .. الحقائق والأوهام**» السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦م.

(٨) انظر :

Joseph Nye, «What New World Order?», Foreign Affairs Spring 1992.

(٩) نشرت في صحيفة عكاظ العدد رقم ١٠٥٢٩، الأحد ١٣ محرم ١٤١٦هـ الموافق ١١ يونيو ١٩٩٥، ص ٩.

(١٠) الدكتور حامد ربيع «**أبحاث في نظرية الاتصال وعملية التفاعل السلوكي**» مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣م.

(١١) نشرت في صحيفة عكاظ العدد رقم ١٠٣٠٣، الأحد ١٨ جمادى الأولى ١٤١٥هـ الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤م، ص ٩.

(١٢) لمن يريد الاستزادة حول التجربة الأمريكية من هذا المنظور الرجوع إلى الدراسة الشيقة للمفكر الأمريكي آرثر شليسنجر بعنوان:

Arthur M. Schlesinger Jr., «The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society», W.W. Norton & Company, New York, 1992.

(١٣) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٠٦٨ الأحد ٢٠ رجب ١٤١٧هـ الموافق ١ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ٣٢.

(١٤) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٢٣٢ الأحد ١٢ محرم ١٤١٨هـ الموافق ١٨ مايو ١٩٩٧م ص ٣٢.

(١٥) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٥٣٥ الأحد ٢٤ ذو القعدة ١٤١٨هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٩٨م، ص ٣٢.

(١٦) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٢٧٤، الأحد ٢٤ صفر ١٤١٨هـ الموافق ٢٩ يونيو ١٩٩٧م ص ٣٢.

هوامش الفصل الخامس

(١) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف) في الأعداد:

رقم ١١٣٧٢ الأحد ٤ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ الموافق ٥ أكتوبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٣٧٩ الأحد ١١ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ الموافق ١٢أكتوبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٣٨٦ الأحد ١٨ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ الموافق ١٩أكتوبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٣٩٣ الأحد ٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ الموافق ٢٦أكتوبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٠٠ الأحد ٢ رجب ١٤١٨هـ الموافق ٢ نوفمبر١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٠٧ الأحد ٩ رجب ١٤١٨هـ الموافق ٩ نوفمبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤١٤ الأحد ١٦ رجب ١٤١٨هـ الموافق ١٦نوفمبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٢١ الأحد ٢٣ رجب ١٤١٨هـ الموافق ٢٣نوفمبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٢٨ الأحد ٣٠ رجب ١٤١٨هـ الموافق ٣٠نوفمبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٣٥ الأحد ٧ شعبان ١٤١٨هـ الموافق٧ نوفمبر ١٩٩٧م ص ٣٢.

ورقم ١١٤٦٣ الأحد ٦ رمضان ١٤١٨هـ الموافق٤ يناير ١٩٩٧م ص ٣٢.

(٢) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٢٦٠، الأحد ١٠ صفر ١٤١٨هـ الموافق ١٥ يونيو ١٩٩٧م، ص ٣٢.

(٣) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٤٤٢، الأحد ١٤ شعبان ١٤١٨هـ الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٩٧م، ص ٣٢.

(٤) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١٢٢٥، الأحد ٥ محرم ١٤١٨هـ الموافق ١١ مايو ١٩٩٧م، ص ٣٢.

(٥) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١١١٦٢، الأحد ٣٠ شوال ١٤١٨هـ الموافق ٩ مارس ١٩٩٧م، ص ٣٢.

(٦) صحيفة «**عكاظ**» (زاوية قطوف)، العدد رقم ١٠٧٦٧ ، الأحد ١٥ رمضان ١٤١٨هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٩٦م، ص ٣٢.

(٧) صحيفة «**عكاظ**»، العدد رقم ١٠٢٩٦، الأحد ١١ جمادى الأولى ١٤١٥هـ الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٩٤م ص ٩.

(٨) وكذلك، العدد ١١١٦٩ الأحد ٧ ذو القعدة ١٤١٧هـ الموافق ١٦ مارس ١٩٩٧م، (زاوية قطوف) ص ٣٢.